

شعبة التاريخ والحضارة
جدع مشترك التاريخ والتراث
الفصل: الأول



السنة الجامعية: 2024-2025

3. الفيضانات والتعرية

❖ الفيضانات

منذ الخمسينيات وحتى عام 2024، شهد المغرب أكثر من 80 حادث فيضان، مما أدى إلى خسائر بشرية واقتصادية كبيرة. وعلى الرغم من كونها موسمية، فإن الفيضانات تشكل تهديدا متكررا في العديد من مناطق البلاد، حيث تتسبب في خسائر بشرية، وتدمير المنازل والبنية التحتية.

نظرا لعدم انتظام هطول التساقطات بالمغرب كما وكيفا، ونظرا للتركز الزمني الشديد لهذه التهطلات في عدد قليل من الأيام والساعات على شكل زخات عنيفة، وبحكم طبيعة تضاريسه وتكوينها الجيولوجي وضعف الغطاء النباتي، فإن البلاد تتعرض من حين لآخر لفيضانات مهولة ذات آثار كارثية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

ومن أبرز الأمثلة التاريخية لتلك الفيضانات:

- فيضانات شهر شتنبر 1950 مدينة صفرو،
- فيضانات شهر ماي 1963 بحوض ملوية،
- فيضانات شهر نونبر 1965 بحوضي زيز وغريس،
- علاوة على عدة فيضانات في سهل الغرب خلال الستينيات،
- فيضان شهر غشت 1995 بأوريكا،
- فيضانات سنة 1997 بالحاجب وتازة وخنيفرة،
- فيضانات سنة 2002 بمدن سطات وبرشيد والمحمدية،
- فيضانات سنة 2003 بكل من تيزنيت وطان طان والناطور والحسيمة وخنيفرة،
- فيضانات 2006 بإقليم الرشيدية (منطقة مرزوكة)،
- فيضانات سنة 2009 بطنجة والدار البيضاء،
- فيضانات سنة 2010 بسهل الغرب
- فيضانات الجنوب المغربي في 2014،
- وأخيرا فيضانات سنة 2024 منطقة طاطا وورزازات،



فيضانات إقليم طاطا سنة 2024

أظهر تقييم لعام 2022 بعنوان "ممارسات إدارة مخاطر الفيضانات في المغرب: الحقائق والتحديات" أن الفيضانات كانت الكارثة الطبيعية الأكثر شيوعا وفتكا بين عامي 1970 و2020. ووجدت الدراسة أن الفيضانات شكلت 62.1% من جميع حوادث الكوارث الطبيعية، مقارنة بـ 33.8% للزلازل، و 3.3% للعواصف، و 0.8% للانهييارات الأرضية.

مبدئيا، يعتبر خطر الفيضانات حاضرا في مجموع التراب الوطني تقريبا، غير أنه يمكن أن يأخذ شكلا أكثر حدة في بعض المناطق. فبالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، ثمة مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى تفاقم التعرض للفيضانات؛ ومنها على وجه الخصوص:

- التطور غير المراقب لاستغلال الأراضي، وبصفة خاصة عمليات التعمير في المناطق الأكثر عرضة للفيضانات. ومن المؤكد أن هذا المعطى يشكل أهم عامل للخسائر المسجلة خلال السنوات الأخيرة، وهذا الأمر يهم 94 في المائة من المواقع التي تم جردها والمعرضة للفيضانات؛
- انعدام صيانة مجاري المياه التي تعبر المراكز والتي تستعمل في بعض الأماكن كمطاريح لحصى ونفايات البناء بل وحتى للنفايات المنزلية؛
- تدهور الموارد الطبيعية تحت ضغط حاجيات السكان، الشيء الذي يضاعف من حدة عامل التعرية إضافة إلى استفحال السيول الجارفة؛
- عدم ملائمة المنشآت (الجسور ومنشآت العبور) على طول المحاور الطرقية التي تعبر مجاري المياه؛
- ضعف آليات التنسيق في مجال الوقاية.

إن خطر الفيضانات يجب أن يحض بالمزيد من العناية والاعتبار في سياسة إعداد التراب، وذلك بالحد من التعمير على جنبات مجاري المياه وبالتحديد في مناطق مهددة بالفيضانات حيث آليات المراقبة والضوابط القانونية للمجال الحضري لا تطبق دائما.

❖ التعرية وانجراف التربة

يتوفر المغرب على حوالي 9 ملايين هكتار من الأراضي الفلاحية، بيد أن التربة في المغرب تعاني من التدهور بفعل التعرية والانجراف المائي. ويتراوح معدل التعرية النوعية للتربة ما بين 212 وأكثر من 2000 طن/كلم في السنة.

وهناك أربع مناطق حسب أهمية التدهور النوعي للتربة بفعل التعرية المائية:

- منطقة ذات تدهور نوعي يفوق 2000 طن/كلم في السنة، وتشمل المنحدر الريفى لسبو (وادي ورغة)؛
- منطقة ذات تدهور نوعي ينحصر ما بين 1000 و 2000 طن/كلم في السنة، وتشمل الجهات المقابلة الريفية لسبو واللوكوس؛
- منطقة ذات تدهور نوعي ينحصر ما بين 500 و 1000 طن/كلم في السنة، وهي ممثلة ببعض منحدرات نهر أم الربيع وواد سوس (تساوت، إسن وبين الويدان)؛
- أما الجهات الأخرى فهي ذات تدهور نوعي يقل عن 500 طن/كلم في السنة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مساحات شاسعة من الأرض الزراعية بالمناطق الجنوبية تتعرض للتعرية الريحية والترمل، منها 25 ألف هكتار في إقليم الرشيدية، و 30 ألف هكتار في إقليم ورزازات.

عموما إن انجراف التربة له انعكاسات وخيمة على التربة والماء على حد سواء، وبالتالي فإن تخفيف من حدة تدهر هذا العنصر الحيوي، يستدعي تدخل الفاعلين لحماية الأحواض المنحدرة من جهة ومحاربة انجراف التربة من جهة أخرى، وذلك بالاعتماد على ما يلي:

- إدماج تهيئة الأحواض المنحدرة في المشاريع الجديدة لتعبئة الموارد المائية؛
- تسريع وثيرة المنجزات المنصوص علسها في المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المنحدرة؛
- تنويع مداخل السكان وتحسينها من أجل التقليل من الضغط الممارس على الغابة؛
- إشراك السكان.